الطوبة التي لا نراها...

حكاية أطفال بين العمل والتعليم

حين ننظر إلى جدار من الطوب، نراه جزءًا من بيت، أو مدرسة، أو مستشفى، أو مبنى جديد يضاف إلى مدينة تتسع كل يوم.

نرى الطوبة. لكننا لا نرى دائمًا اليد التي حملتها.

وربما لا يخطر في بالنا أن خلف بعض هذه الجدران حكاية طفل كان من المفترض أن يكون في المدرسة، يحمل حقيبته، ويلعب مع أقرانه، ويتعلم كيف يختار مستقبله، لا أن يصبح العمل جزءًا مبكرًا من طفولته.

وهنا تبدأ الحكاية التي نحتاج إلى أن ننظر إليها بهدوء؛ بعيدًا عن الاتهام، وبعيدًا كذلك عن التبرير.

إنها حكاية الأطفال العاملين في محيط مصانع الطوب الطفلي، في منطقة عرب أبو ساعد والصف بمحافظة الجيزة، وفي الامتداد الصناعي المرتبط بجنوب القاهرة.

هذه ليست حكاية عن صناعة يجب أن تتوقف، ولا عن عامل ينبغي أن نلومه لأنه يبحث عن رزقه، ولا عن أسرة محدودة الدخل اختارت أن تثقل كاهل طفلها.

إنها حكاية عن مجتمع تداخلت فيه الصناعة بالعمل والهجرة والفقر والتعليم والسكن والخدمات، حتى أصبح الطفل، في بعض الحالات، جزءًا من هذه المعادلة.

والسؤال هنا ليس فقط: كيف وصل الطفل إلى العمل؟ بل السؤال الأصعب: كيف نفتح له طريقًا آخر؟

منطقة صنعتها الصناعة

تُعد منطقة عرب أبو ساعد، التابعة لمركز الصف بمحافظة الجيزة، من أبرز تجمعات صناعة الطوب الطفلي في مصر، وقد ارتبطت هذه الصناعة بالمنطقة لعقود طويلة.

وتشير بيانات وزارة الدولة لشؤون البيئة المنشورة عام 2012 إلى أن منطقة عرب أبو ساعد كانت تضم نحو 250 مصنعًا، وأن إنتاجها كان يمثل في ذلك الوقت نحو 40% من إنتاج الطوب في مصر. كما أعلنت الوزارة آنذاك عن مشروع لتحويل الوقود المستخدم في 200 مصنع من المازوت إلى الغاز الطبيعي، في إطار جهود للحد من الانبعاثات وتحسين الظروف البيئية.

وفي وثيقة أخرى ضمن خطة العمل البيئي لمحافظة الجيزة، ورد حصر لنحو 311 مصنعًا للطوب الطفلي في منطقتي عرب أبو ساعد والصف، وهو ما يعكس اختلاف أعداد المصانع باختلاف سنة الحصر ونطاقه.

ولهذا، فإن الأدق عند الحديث عن المنطقة اليوم هو القول إنها تضم مئات المنشآت المرتبطة بصناعة الطوب الطفلي، بدلًا من التعامل مع رقم تاريخي واحد باعتباره تعدادًا حاليًا نهائيًا.

لكن خلف هذه الأرقام يوجد مجتمع بشري كامل. عمال. أسر. أطفال. وحياة تشكلت حول الصناعة. حين يصبح المصنع أكثر من مكان للعمل

بالنسبة إلى بعض الأسر، لم يكن المصنع مجرد مكان يذهب إليه الأب أو الأم لساعات ثم يعودان إلى منزل منفصل. كان المصنع، في بعض الحالات، هو مكان العمل والسكن معًا. وهذا يغيّر طبيعة المشكلة تمامًا.

فالطفل الذي يعيش في محيط المصنع لا يتعامل مع العمل باعتباره نشاطًا مؤقتًا؛ إنه يرى الكبار يعملون، ويكبر وسط تفاصيل المهنة، ويتعلم منها، وقد يصبح دخوله إلى العمل امتدادًا طبيعيًا للحياة التي يعرفها.

وهنا تتداخل عوامل كثيرة: محدودية الدخل، والعمل اليومي، والهجرة من محافظات أخرى بحثًا عن الرزق، وصعوبة الوصول إلى التعليم، واحتياجات الأسرة، وطبيعة المجتمع المحلي.

ولهذا فإن عمالة الأطفال لا يمكن اختزالها في قرار يتخذه الطفل، ولا حتى في قرار تتخذه الأسرة وحدها.

إنها، في كثير من الأحيان، نتيجة لمسار كامل من الظروف الاقتصادية والاجتماعية. ومن هنا يصبح التعامل معها أكثر تعقيدًا من مجرد إخراج الطفل من مكان العمل.

لأن السؤال الذي يجب أن يأتي مباشرة بعد ذلك هو: ماذا سيحدث للطفل ولأسرته في اليوم التالي؟

الطفل ليس قوة عمل صغيرة

هناك فرق كبير بين أن ننظر إلى الطفل باعتباره يدًا عاملة إضافية، وأن ننظر إليه باعتباره إنسانًا في مرحلة تكوين.

فالطفل يحتاج إلى التعليم، والرعاية الصحية، واللعب، والحماية، والتفاعل الاجتماعي، واكتشاف قدراته.

وإذا كان العمل يحرمه من هذه الحقوق أو يعرض صحته وسلامته للخطر، فإننا لا نتحدث فقط عن مشكلة اقتصادية، وإنما عن خسارة محتملة طويلة المدى في حياة إنسان.

وقد وضعت مصر أطرًا تشريعية ومؤسسية لحماية الأطفال من أسوأ أشكال العمل؛ ففي إطار الخطة الوطنية لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال ودعم الأسرة، شاركت جهات حكومية ومؤسسات وطنية

ودولية في تطوير منظومة للرصد والإحالة، ودعم إعادة الأطفال إلى التعليم، إلى جانب تحديث قائمة الأعمال والمهن الخطرة المحظور تشغيل الأطفال أو تدريبهم فيها حتى سن 18 عامًا.

وهذه المنظومة تعكس مبدأ أساسيًا:

حماية الطفل ليست منفصلة عن التنمية؛ بل هي جزء منها.

بيئة العمل لا تنفصل عن صحة الطفل

في البيئات الصناعية، لا يمكن النظر إلى صحة الطفل بمعزل عن المكان الذي يعيش ويعمل فيه.

فالحرارة، والغبار، والإصابات، والمعدات، وطول ساعات العمل، وظروف السكن، ونقص بعض الخدمات الأساسية؛ كلها عوامل يمكن أن تتراكم لتترك أثرًا أكبر من أثر كل عامل منفرد.

وبحسب الخبرة الميدانية لجمعية مصر بكره للتنمية خلال عملها مع الأطفال العاملين في منطقة مصانع الطوب، واجه الأطفال مشكلات صحية واجتماعية متعددة، من بينها الجروح والكسور والحروق، إلى جانب مشكلات تتعلق بالتغذية وأمراض الجلد والعين والعظام.

كما رصدت الجمعية، في توصيفها للمجتمع المحلي، تحديات تتعلق بالمياه والصرف الصحي والسكن والخدمات الأساسية.

ولا ينبغي التعامل مع هذه الملاحظات باعتبارها وصفًا ثابتًا لكل مصنع أو لكل أسرة، وإنما باعتبارها خبرة ميدانية تكشف طبيعة التحديات التي واجهتها الجهات العاملة على الأرض.

وهنا تظهر أهمية أن يكون الحديث عن الطفل شاملًا. فالطفل لا يحتاج فقط إلى أن نمنع عنه الخطر. يحتاج أيضًا إلى أن نعطيه بديلًا.

عندما يصبح التعليم هو المعركة الحقيقية

في نوفمبر 2013، أصبحت جمعية مصر بكره للتنمية كيانًا أهليًا مستقلًا ومسجلًا، بعد سنوات من العمل مع الأطفال العاملين في مصانع الطوب ضمن تجربة سابقة للتعليم غير الرسمي. وتعرض الجمعية في تعريفها لتجربتها أهدافًا تتعلق بالتعليم، والرعاية الصحية، وتحسين ظروف حياة الأطفال العاملين، والعمل على توفير مستقبل أكثر أمانًا لهم.

لكن ما لا تقوله البيانات التعريفية وحدها هو حجم الصعوبة التي واجهتها التجربة على الأرض. فالوصول إلى الطفل لم يكن دائمًا هو أصعب جزء. الأصعب كان أن تقنع البيئة المحيطة بالطفل بأن تعليمه ليس تهديدًا لها.

كانت الجمعية تدخل إلى مجتمع له مصالحه ومخاوفه وتصوراته المتراكمة.

في بعض المصانع كان هناك ترحيب. وفي مصانع أخرى كان هناك تحفظ. وفي بعض الحالات كان السؤال مباشرًا: لماذا نعلّم هؤلاء الأطفال حقوقهم؟

وكان خلف السؤال تخوف من أن يتحول التعليم إلى مطالبة بالحقوق، أو أن يصبح الطفل أكثر وعيًا بما له وما عليه، فيدخل في صدام مع واقعه.

وهنا كانت الجمعية أمام مهمة دقيقة جدًا.

لم تكن مهمتها أن تدخل في مواجهة مع أصحاب المصانع، ولم تكن تريد أن تحول صاحب المصنع إلى خصم.

كانت تريد أن تقنعه بأن الطفل الذي يتعلم ويعرف حقوقه ليس بالضرورة طفلًا متمردًا، وأن حماية الطفل لا تعني إقصاء أصحاب المصانع، وإنما تعني الوصول إلى صيغة أكثر أمانًا وإنسانية واستقرارًا.

وهذا النوع من تغيير الوعي أصعب بكثير من تقديم خدمة مباشرة. حتى النية الطيبة قد تحتاج إلى شرح

من الوقائع التي تكشف طبيعة البيئة التي عملت فيها الجمعية أن بعض المبادرات الصحية البسيطة كانت تُقابل أحيانًا بسوء فهم.

ففي إطار التوعية الصحية للأطفال الذين يتعاملون مع الحيوانات، كانت الجمعية تقدم خدمات بيطرية وتوعية بكيفية التعامل السليم معها.

لكن بعض أصحاب المصانع فسّروا الأمر بصورة مختلفة، وظهرت مخاوف من أن تكون بعض الحقن البيطرية مرتبطة بالتعقيم أو بالتأثير في القدرة الإنجابية للرجال.

قد تبدو الواقعة، للوهلة الأولى، مجرد سوء فهم، لكنها في الحقيقة تكشف عن حجم التحدي الذي واجهته الجمعية:

التنمية لا تبدأ دائمًا بتقديم الحل؛ أحيانًا تبدأ بتصحيح الفكرة التي تقف في طريق قبول الحل.

ولهذا واجهت الجمعية، بحسب خبرتها الميدانية، حساسيات اجتماعية وثقافية ودينية واقتصادية مختلفة.

وكان عليها أن تتعلم كيف تدخل المجتمع من بابه، لا أن تقتحم بابه. أن تستمع قبل أن تتحدث. وأن تبني الثقة قبل أن تطلب التغيير.

مصر بكره... كانت تحفر فى الصخر

وهنا أعتقد أن تجربة جمعية مصر بكره تستحق أن تُقرأ من زاوية مختلفة.

الجمعية لم تكن تعمل فقط مع الأطفال. كانت تعمل أيضًا مع البيئة المحيطة بالأطفال.

كانت تحاول إقناع صاحب المصنع. وتطمئن الأسرة. وتكسب ثقة الطفل. وتشرح للعامل. وتقدم الخدمة الصحية. وتفتح بابًا للتعليم. وتحاول أن تجعل الطفل يرى نفسه في صورة مختلفة عن صورة العامل الصغير.

وكانت تواجه أحيانًا مصنعًا يرفض، ثم تجد مصنعًا آخر يقبل.

وبابًا يُغلق، ثم بابًا آخر يُفتح.

وفكرة تحتاج إلى وقت حتى تصبح مقبولة.

ولهذا أستطيع أن أقول إن جمعية مصر بكره حفرت في الصخر فعلًا.

ليس لأن الطريق كان مستحيلًا فقط، وإنما لأن تغيير مجتمع كامل لا يحدث بقرار، ولا بتمويل مشروع، ولا بحملة توعية واحدة.

يحدث بالتراكم. بالعلاقة. بالثقة. وبأن يراك الناس موجودًا إلى جوارهم حتى يصدقوا أنك جئت لتساعد، لا لتحاكم.

الدولة والمجتمع المدني... أدوار تتكامل

من المهم، عند الحديث عن هذه المنطقة، ألا نضع الدولة في موقع المتهم. فالمشهد أكثر تعقيدًا من ذلك بكثير.

هناك جهود رسمية مرتبطة بتنظيم النشاط الصناعي، وتحسين الأوضاع البيئية، وتقنين المصانع، والحد من التلوث، وتوفيق الأوضاع.

وقد أعلنت وزارة البيئة، في 2012، مشروع تحويل مصانع الطوب في عرب أبو ساعد من المازوت إلى الغاز الطبيعي، وذكرت أن التعامل مع الصناعات الملوثة يقوم على الالتزام بالتشريعات والرقابة، إلى جانب الدعم الفني والتمويلي للمشروعات البيئية.

وعلى مستوى حماية الأطفال، شهدت مصر كذلك جهودًا وطنية متعددة الأطراف لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال، شملت تطوير آليات الرصد والإحالة، ودعم إعادة الأطفال إلى التعليم، وتحديد الأعمال الخطرة المحظور تشغيل الأطفال أو تدريبهم فيها حتى سن 18 عامًا.

وهذا يؤكد أن ملف المنطقة لا يمكن قراءته من زاوية واحدة.

لكن ملف الطفل يحتاج، بطبيعته، إلى تعاون أوسع.

لأن حماية الطفل لا تتعلق بالعمل وحده.

إنها تتقاطع مع التعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية، وتمكين الأسرة، وتنظيم العمل، والسلامة المهنية، والخدمات الأساسية.

ولهذا لا يمكن أن تكون هناك جهة واحدة مطالبة بحل كل شيء.

ما الذي يمكن أن يخرج الطفل من دائرة العمل؟

إذا أردنا أن نكون واقعيين، فإن الحل ليس في شعار واحد.

لا يكفي أن نقول: «أخرجوا الأطفال من المصانع».

السؤال هو:

إلى أين سيذهب الطفل بعد ذلك؟

هل هناك مدرسة يستطيع الالتحاق بها؟

هل يمكنه تعويض سنوات الانقطاع عن التعليم؟

هل تستطيع أسرته الاستغناء عن دخله؟

هل هناك دعم اجتماعي للأسرة؟

هل توجد رعاية صحية قريبة؟

هل توجد مساحة آمنة للطفل؟

هل يستطيع أن يتعلم مهارة مناسبة لعمره، في إطار قانوني وآمن، عندما يبلغ السن التي تسمح بذلك؟

هذه الأسئلة هي التي تحول القضية من رد فعل إلى سياسة اجتماعية متكاملة.

ومن هنا يصبح دور المجتمع المدني مهمًا؛ ليس باعتباره بديلًا عن الدولة، وإنما باعتباره شريكًا يستطيع الوصول إلى المجتمعات المحلية وفهم تفاصيلها، وتقديم الخدمات، وبناء جسور الثقة بين الأسرة والجهات المختلفة.

حين يتحول المستفيد إلى صانع للحل

ربما تكون أجمل ما في تجربة جمعية مصر بكره أن بعض من استفادوا من العمل مع الأطفال أصبحوا جزءًا من القصة نفسها.

وهنا تتغير الصورة.

فالطفل لم يعد مجرد شخص يتلقى الخدمة.

يمكن أن يصبح يومًا ما جزءًا من المجتمع الذي يحاول تغيير الواقع.

وهذه هي التنمية التي تستحق أن نتوقف أمامها.

أن نزرع شيئًا اليوم، فلا نعرف بالضبط متى سنراه يكبر.

أن نعلّم طفلًا القراءة، فيصبح بعد سنوات قادرًا على قراءة عقد عمل.

أن نفتح له مساحة للعب، فيكتشف أن الحياة ليست المصنع وحده.

أن نقدم له رعاية صحية، فيتعلم أن جسده له قيمة.

أن نحدثه عن حقوقه، فيتعلم أن الكرامة ليست امتيازًا يمنحه الأقوى للأضعف.

وأن نساعد الأسرة، حتى لا يكون الطفل هو الحل الوحيد لأزمتها الاقتصادية.

الطوبة التي لا نراها

كل طوبة في النهاية تصبح جزءًا من بناء.

بيت. مدرسة. مستشفى. مصنع. شارع. لكن هناك بناء آخر لا نراه بسهولة. إنه بناء الإنسان.

وحين يصبح طفل جزءًا من دورة العمل قبل أن يكتمل تعليمه ونموه، فإننا لا نخسر يومًا من طفولته فقط؛ نحن نخاطر بأن نضيّق أمامه مساحة الاختيارات في المستقبل.

ولهذا فإن حماية الأطفال من العمل الخطر، وإتاحة التعليم والرعاية لهم، ليست معركة ضد الصناعة.

وليست خصومة مع أصحاب المصانع. وليست اتهامًا للأسر. وليست انتقاصًا من جهود الدولة. إنها، ببساطة، محاولة لأن نضع الإنسان في قلب عملية التنمية.

لقد احتاجت صناعة الطوب إلى سنوات طويلة حتى تصبح جزءًا من اقتصاد المنطقة. وتحتاج حماية الأطفال أيضًا إلى وقت وصبر وتعاون. تحتاج إلى دولة تنظّم وتحمي. ومجتمع مدني يصل إلى الناس. وأصحاب أعمال يدركون أن مستقبل الصناعة لا ينفصل عن مستقبل الإنسان.

وأسر تجد بدائل حقيقية. ومجتمع يغيّر نظرته إلى الطفل العامل. وربما، قبل كل ذلك، تحتاج إلى أن نكف عن سؤال واحد: من المخطاء؟ وأن نبدأ بسؤال أكثر فائدة: كيف نغير المسار؟؟

ففي النهاية، الطوبة التي نراها في الجدار تبني مكانًا. أما الطفل الذي لا نراه خلفها، فهو الذي سيبني المستقبل. ولهذا، فإن أجمل ما يمكن أن نفعله اليوم ليس فقط أن نبني جدرانًا أقوى... بل أن نمنح الأطفال الذين حملوا الطوب يومًا فرصة لأن يحملوا شيئًا آخر: علمًا، وحلمًا، ومهنةً آمنة، وحياةً أوسع من حدود المصنع. وهذا هو البناء الذي لا نراه بالعين... لكن أثره يبقى طويلًا.

أمل بنت عم شهدي